التنمية الاقتصادية والخدمية ودورها في تطوير وتوزيع المناطق السكنية في ليبيا

(دراسة مقارنة بين مدينة طرابلس وباقي المدن الليبية)

■ أ . أسامة محمد عبد السلام رشيد * ■ أ . رجب امحمد غيث **

● تاريخ استلام البحث2021/09/03م ● تاريخ قبول البحث 2021/10/31م

■ **الملخص :**

من الطبيعي أن تتوافر في أي تجمع سكني قائم على صعيد الريف أو الحضر أو على صعيد كافة التجمعات السكانية في الدولة دون تمييز كافة الخدمات الأساسية والبنى التحتية التي تهدف إلى تطوير المجتمع وتوفير كافة المتطلبات الأساسية اللازمة لإحداث التنمية الاقتصادية المتكاملة . وما من شك في أن حسن العناية بتوفير هذه الخدمات الضرورية ، وهي مسؤولية الدولة تكون لحساب المجتمع، مثلما تكون لحساب الفرد ، توطئة لرفع مستويات المعيشة في البلاد وحسن الانتفاع بهذه الخدمات وحصول الفرد على حصته فيها على اعتبار أنه دخل غير منظور، في حسابات مستوى المعيشة وتوفير معدلات مقبولة من الرفاهية الاقتصادية، أي أن بعد تنمية الإنسان علمياً وصحياً يصبح قادراً على العطاء لمجتمعه وبالتالي الإسهام في تنمية بلاده . والعناية برفاهية وتنمية الإنسان وهو أغلى ما تملكه أي دولة أو منطقة أو مدينة من رصيد بشري فاعل باعتباره المصدر الأساسي لإحداث التغييرات الهيكلية في كافة الأنشطة الاقتصادية والخدمية في المجتمع . ولأن حاجة المجتمع إلى توافر الخدمات الضرورية ، فينبغي تغطية احتياجات أي توسيع أو تجمع سكني أو عمراني في ليبيا من هذه الخدمات شريطة أخذ العوامل الطبيعية والبشرية في الزمان والمكان بعين الاعتبار ، وتتمثل هذه الخدمات في الخدمات الصحية التعليمية ، السياحية ، الطرق والمواصلات والاتصالات وغيرها.

● **الكلمات المفتاحية:** التنمية الخدمية، التنمية الاقتصادية، النمو السكاني، التنمية البشرية، التنمية المكانية، الرفاهية الاقتصادية.

* محاضر مساعد بقسم الجغرافيا - كلية الآداب والعلوم مسلاتة - جامعة المرقب Email:www.osamarashed13@gmail.com

** محاضر بقسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة - جامعة طرابلس Email: wwwghaitragab5@gmail.com.

■ **Abstract :**

It is natural that is available in any residential community - based rural or urban level or at the level of all communities in the country without discrimination all basic services and infrastructure which aims to develop the community and provide all needed to bring the integrated economic development of the basic requirements. There is no doubt that good care to provide these essential services, which are the responsibility of the state is to calculate the community, as they are for the account of the individual, a prelude to raise living standards in the country and good utilization of these services and get the individual to share them on the grounds that he had entered unseen, in the standard of living accounts and provide acceptable rates of economic well - being, which means that after a scientific and healthy human development is able to give to his community and thus contribute to the country›s development. And care for the welfare and development of a person, a most valuable asset of any country or region or city from the balance of a human actor as the primary source to bring about structural changes in all economic and service activities in the community. Because society is need to have the necessary services, it should cover the needs of any expansion or residential community or urban in Libya of these services are provided taking the natural and human factors in time and space in mind, and are these services in the health services, education, tourism, roads and transportation, telecommunications and others.

Key words: service development, economical development, population growth, Human development, Economic welfare, spatial development,

مقدمة:

إن مسألة التباين النوعي للخدمات التي تقدمها الدولة للمناطق المختلفة لها آثار سلبية على التنمية الاقتصادية وحدوث الهجرة من المناطق الأقل حظا في الخدمات إلى المناطق الأوفر حظا؛ لأن المستوى الذي عليه أي خدمة هي نهاية ثمرة جهود الدولة أو الأفراد، ولكن من الضروري مراعاة حسن التوزيع لتلك الخدمات بشكل عادل بين المناطق المختلفة، وحسن اختيار الموقع أو المكان المناسب ، لتوطين الخدمة، بمعنى أن يكون المنتج الخدمي متاحاً، وفي متناول كل الناس بلا تمييز حتى تتوقف تحركات السكان من الأماكن الأقل

حظاً بالتنمية الخدمية إلى الأماكن الأوفر حظاً . كما ينبغي مراعاة أن يراعى التنسيق الجيد بين حجم ومستوى المنتج الخدمي في توفير المعروض منه في جانب، وحجم ومستوى امتداد الأيدي في طلب هذا المنتج الخدمي في جانب آخر . إضافة إلى ذلك الحاجة إلى السعي الحثيث لتحسين المستوى المنتج الخدمي، والتماس دائم لإشباع الحاجة وإقناعها ، وصولاً إلى حد التنعم أو سد الحاجة بهذا المنتج الخدمي . وسواء كان ذلك المنتج بمقابل أجر مدفوع، أو كان من غير مقابل ، فإنه يمثل ضرورة ملحة يسعى الإنسان وراءها، ولو اقتضى الأمر في ذلك تنقله من دولة إلى دولة أخرى، ولا يمثل ترفاً يمكن الاستغناء عنه أو التفريط فيه. وعلى الرغم من التطور الذي شهدته ليبيا في مجال تقديم الخدمات بأنواعها وأشكالها المختلفة والتي تشمل كافة المناطق، غير أن مستويات الخدمات ما زالت ضعيفة حتى على مستوى المدن الكبيرة مقارنة الخدمات المقدمة في دول أخرى في المنطقة. وفي هذه الورقة البحثية ستتم دراسة واستعراض كافة الخدمات التي تقدم للسكان في مدينة طرابلس ومقارنتها بالمناطق الأخرى ففي ليبيا من حيث النوعية والجودة ومدى ملائمتها لحاجات السكان بما يساهم في حصول المواطن على الخدمات المتكاملة التي تساعد في توفير الوقت والجهد وتساعد في تطوير كافة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية بما يساهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق مستويات معينة من الرفاهية الاقتصادية في المجتمع.

■ الإطار النظري

● مشكلة الدراسة :

تتمحور المشكلة الرئيسية في تباين وضعف الخدمات الأساسية ، فيما بين العاصمة طرابلس ، وباقي مدن ومناطق البلاد ، ومدى تأثيرها في توزيع السكن والسكان بالبلاد ، و أي أكثر منتج خدمي يلعب الدور الأبرز في ذلك التوزيع . ولتوضيح مشكلة البحث يمكن طرحها في التساؤل التالي:

هل استأثرت مدينة طرابلس بنصيب أكبر من المنتج الخدمي مما استأثرت به بقية مناطق ومدن ليبيا ؟ وللإجابة عن هذا التساؤل يمكن طرحه وشرحه من خلال بعض الخدمات الأساسية التي تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

■ **أهداف البحث :**

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الخدمات التعليمية والصحية والهاتفية والطرق والإسكان والسياحة ، والمساهمة في البحث العلمي الهادف لحل مشكلة التباين المكاني لتوزيع المنتجات الخدمية وانعكاسها السلبي على حركة السكان وهجرتها إلى المناطق الأوفر حظا ، وما هي أكثر تلك الخدمات جاذبية لتلك الحركة.

■ **المنهجية :**

لأغراض هذه الدراسة ، تمَّ الاعتماد على المنهج الوصفي في سرد و تحليل البيانات الرسمية الصادرة عن الدوائر الرسمية ذات العلاقة ومراجعتها وتصنيفها وصولا إلى ابراز الشكل المتكامل لموضوع البحث . إلى جانب استخدام المنهج الإقليمي والذي ساعد على معرفة مدى التباين الزمني والمكاني للمنتج الخدمي .

■ **أدوات الدراسة :**

نظرا لما ترمي إليه الدراسة من البحث والتقصي والتي تحتاج إلى وصف وتحليل ومقارنة للبيانات ما بين مدينة طرابلس وباقي المناطق ، فإنه جرى الاتكال على جمع المعلومات والبيانات التي يمكن نيلها من خلال سجلات مصلحة الإحصاء والتعداد والتقارير الصادرة عن مؤسسات رسمية وكذلك الكتب.

■ **الجانب النظري:**

● **أولاً . قطاع الصحة**

تمثل دراسة التوزيع المكاني للخدمات الصحية أهمية وهدف خاص عند الجغرافيين، فهو يحدد أين يجب أن توجد الخدمات فضلاً عن أن هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية الكامنة وراء صورة التوزيع ، وإن لم يتحقق هذا الهدف وتلك الأهمية فسوف يهيمن قانون الرعاية العكسية والتي تعني أن الخدمات الصحية ذات المستوى المنخفض نوعياً وكمياً توجد في أكثر المناطق حاجة لتلك الخدمة ، فهذه المناطق تتسم بوجود عجز كبير في الخدمات الصحية في مقابل أن المناطق الأخرى تتميز بفائض من الخدمات الصحية وخاصة التجمعات الحضرية . وهنا يستفيد من هذا

الفائض غير المحتاجين إليه ، وفي هذه المفارقة في التوزيع المكاني للخدمات الصحية أفرز نوعاً من التباين بما لا يتماشى مع التوزيع السكاني .

ولإعطاء صورة واضحة عن التوزيع المكاني للخدمات الصحية بين مدينة طرابلس وليبيا ، من خلال الآتي: -

أ . التوزيع المكاني للمستشفيات التخصصية والمركزية

شهدت ليبيا تطوراً نوعياً وكمياً في المستشفيات وذلك منذ أوائل السبعينيات وحتى الوقت الحاضر، حيث كان عدد المستشفيات العامة في ليبيا إلى الفترة 10 مستشفيات عامة منها 5 مستشفيات تخصصية و2 خاصة بالدرن، و2 خاصة بالأمراض العقلية ومستشفى واحد خاص بالأمراض الاجتماعية ، أما المراكز الصحية وكان عددها في نفس الفترة 14 مركزاً صحياً، وحظيت طرابلس من المستشفيات التخصصية لوحدها نحو مستشفى واحد خاص بالدرن (مستشفى أبي ستة للأمراض الصدرية) ومستشفى واحد للأمراض العقلية، و7 مراكز صحية (عيادات مجمعة) أما في الوقت الحاضر فقد تطورت تلك المرافق عددياً ونوعياً، والجدول (1) يوضح توزيع المرافق الصحية بالبلاد حسب تصنيفها .

جدول رقم (1): توزيع المستشفيات التخصصية والمركزية والعيادات المجمعة

المنطقة	مستشفى تخصصي	مستشفى مركزي	مستشفى عام	عيادة مجمعة	عدد الأسرّة
درنة	.	1	.	.	512
بني وليد	.	.	1	.	120
القبة	.	.	1	.	120
البطنان	.	.	1	.	402
الجبل الأخضر	1	1	.	1	692
المرج	1	.	1	.	555
بنغازي	7	2	1	3	2925

المنطقة	مستشفى تخصصي	مستشفى مركزي	مستشفى عام	عيادة مجمعة	عدد الأسرّة
الواحات	.	1	.	.	522
سرت	.	.	.	1	261
الجفرة والكفرة	.	.	1	.	316
مرزق	.	.	.	1	120
سبها	.	1	.	1	480
وادي الحياة	.	.	2	.	240
وادي الشاطئ	.	.	1	.	180
مصراتة	1	1	.	.	660
المرقب	.	1	1	.	822
ترهونة ومسلاتة	.	1	1	.	462
طرابلس	9	3	3	7	6258
الجفارة	1	.	.	.	201
الزاوية	.	1	1	.	600
صبراتة وصرمان	.	.	1	.	237
النقاط الخمس	.	.	3	.	554
المجموع	22	15	19	14	18645
نصيب طرابلس من إجمالي المرافق الصحية	٪ 42.8	٪ 20	٪ 15.7	٪ 50	٪ 33.5

● **المصدر / الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي ، النشرة الإحصائية ،طرابلس ، 1999 ، ص 26 .**

من خلال ما جاء من بيانات في الجدول (1) يلاحظ أن توزيع المرافق الصحية في ليبيا

تتوزع بدرجات متفاوتة من منطقة إلى أخرى ، وتعتبر منطقتي طرابلس وبنغازي ، أكثر مناطق البلاد تركزاً في تلك المرافق ففي طرابلس لوحدها يوجد 25 مرفقاً صحياً ، بسعة سريرية بلغت 6258 سريراً ، من حوالي 18645 سريراً في ليبيا أي بنسبة 33.5 ٪ موزعة على 12 مستشفى تخصصي أي بنسبة 54.5 ٪ . وبالمنطقة أيضاً 3 مستشفيات مركزية بنسبة 20 ٪ ، وعدد 7 عيادات مجمعة بنسبة 50 ٪ من إجمالي العيادات المجمعة في ليبيا . أما بقية المناطق في ليبيا فإن توزيع الخدمات الصحية بها، يعد متدنياً أو متوسطاً بالمقارنة بين منطقة طرابلس وبنغازي، ففي منطقة مصراتة على سبيل المثال لا الحصر لا يوجد بها سوى مستشفى تخصصي واحد ، ومستشفى مركزي واحد، دون توافر عيادة مجمعة واحدة . وفي الزاوية والتي تعد مركزا حضريا كبيرا، لم تنلْ حظها من المرافق الصحية، باستثناء مستشفى مركزي واحد ، وتفتقد المدينة لمستشفى تخصصي للحوادث والذي يجب أن يتوفر في مدينة ساحلية كمدينة الزاوية ذات الكثافة السكانية العالية، ومعبراً لحركة النقل لمدن ساحلية أخرى تقع شرقها وغربها .

مما سبق يمكن القول بأن التطور النوعي والكمي للمرافق الصحية بالبلاد، منذ أوائل السبعينيات وحتى الوقت الحاضر لم يراع فيه التوزيع الحيادي العادل والذي يتوافق مع التوزيع السكاني، ووقوع بعض المدن ساحلياً ، ومن ثم فإن هناك مناطق تحتاج لزيادة أعداد تلك المرافق مع الزيادة المستمرة لعدد السكان، مع الأخذ بعين الاعتبار بتوفير مستشفيات تخصصية للحوادث بالمدن الساحلية المكتظة بحركة المركبات الآلية . وهذه الحالة متكررة في مدن ساحلية أخرى ، كمدينة سرت ودرنة .

ب. الكوادر الطبية العاملة

لقد اهتمت البلاد وخاصة بعد توفر النقد الأجنبي من عائدات النفط في بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي اهتماماً ملحوظاً بالكادر الطبي في جميع تخصصاته ، من أطباء أخصائيين وعموميين وأسنان وصيادلة وفنيين وعناصر التمريض وغيرها من التخصصات الطبية الأخرى ، حيث أنشئت منذ تلك الفترة ، عشرات المؤسسات الطبية المتخصصة في البلاد من معاهد طبية متوسطة وعالية وكليات طبية لغرض الرفع من المستوى الكمي والنوعي لذلك الكادر . إلا إن هذا الاهتمام كان ولا يزال به تفاوت في

توزيعه الجغرافي على صعيد ليبيا . حيث كان عدد الأطباء البشريين والأسنان الوطنيين في عام 1969 حوالي 795 طبيباً ، بمعدل طبيب واحد لكل 2588 نسمة ، ويرتفع هذا العدد إلى نحو 5770 طبيبا بمعدل طبيب واحد لكل 706 نسمة في عام 1998 .

● ثانيا . قطاع التعليم

تأتي الخدمة التعليمية وبمفهومها الواسع الفضفاض ، الذي يغطي أهداف التنوير والتثقيف والتربية والتعليم ، لحساب المجتمع في منطقة طرابلس كضرورة ملحة . وتلك أمانة بكل المقاييس في عنق المجتمع (الدولة) لا يمكن التفريط فيها ، وهي تتولى مهمة من أخطر مهام التنمية البشرية ، التي تتجاوب مع العصر بمعنى أنها خدمة تمسك الدولة بزمامها ولا تفرط فيها أبداً ، وهي تقدمها بشكل مباشر في مدارس ومعاهد التعليم العام أو التعليم العالي ، أو هي ترخص وتراقب حسن أدائها ، عندما يقدمها الاستثمار الخاص لحساب المجتمع .

ومعلوم أن التجمعات البشرية السكنية من غير استثناء سواء أكانت على صعيد الحضر ، أو على صعيد الريف ، تستحق حصة مناسبة أو نصيباً معقولاً من هذا القطاع الحيوي ، الذي ينبغي أن يواكب توجهات العصر في القرن الحادي والعشرين ، وسواء تمثلت هذه الخدمة ، في رياض الأطفال أو في مدارس التعليم الأساسي أو المتوسط أو في المعاهد العالية أو الكليات الجامعية ، أو في مكتبات عامة ، أو دار عرض مسرحي ، أو في دار عرض سينمائي ، ينبغي أن تراعي مسألة حسن التوزيع الجغرافي ، والتوطين في المكان الأنسب ، حتى تكون في متناول كل من يطلب المنتج الخدمي أسوة بأي فرد في أي تجمع سكني يحظى بتلك الخدمة . وهذا حق بالضرورة ولا يجوز التفريط فيه ، سواء أن كان ذلك بمقابل مناسب أحياناً (كمؤسسات رياض الأطفال مثلاً) أو هو من غير مقابل وهذا السائد في المدارس الحكومية في ليبيا .

وفضلاً عن الحرص على حسن التوزيع الجغرافي للخدمة التعليمية على صعيد البلاد ، ينبغي العناية بضبط إيقاعات العلاقة المتوازنة بين الكثافات السكانية ، وفئات الأعمار في سن الحاجة إلى الخدمة التعليمية في جانب ، ومعطيات الإنتاج المتاح من هذه الخدمة في كل مستوياتها في جانب آخر . بمعنى أن يشترك حسن التوزيع الجغرافي ، وحسن تقدير

حجم المنتج الخدمي ، في تلبية الحاجة لكل من يطلبها ، وبشرط لا يقع البعض على غير إرادتهم ، في دائرة الحرمان من هذا المنتج الخدمي الحيوي . ووضع الخدمة التعليمية ، وهي مسؤولية الدولة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر ، تتربع على قمة هذه الخدمة ، مراكز البحوث العلمية المتنوعة ، وينبغي تخصيص أداء كل مركز في خدمة هدف معين ويضع إنجازاته في خدمة المجتمع . وتكون الحاجة إلى مركز للبحوث الزراعية والصناعية ومركز لبحوث الطاقة والميكنة وغيرها من المراكز ، أمر ضروري للرفع من المستوى التقني العلمي ، ويا حبذا لو تداخلت هذه المراكز البحثية في منظومة واحدة عن طريق الاتصال والتعاون المباشر فيما بينها ، داخل إطار جامع لها في مستوطنة للعلوم ، ولعل توطين تلك المستوطنة أو مجموعة مستوطنات في منطقة ذات موارد اقتصادية وكثافة سكانية منخفضة من شأنها استقطاب السكان إليها ، وخاصة السكان من ذوي الكفاءات العلمية المتركزة بالمدن الكبرى في ليبيا .

جدول رقم (2): مقارنة تطور معدل طالب / مدرس بمراحل التعليم الأساسي والمتوسط بين مدينة طرابلس وبقية مدن ومناطق ليبيا للفترة من 1973 . 2004

مرحلة التعليم	1973		1984		1995		2010	
	معدل طالب / أستاذ		معدل طالب / أستاذ		معدل طالب / أستاذ		معدل طالب / أستاذ	
الأساسي والمتوسط	مدينة طرابلس	ليبيا	مدينة طرابلس	ليبيا	مدينة طرابلس	ليبيا	مدينة طرابلس	ليبيا
	14.1	17.3	25.2	15.7	16.7	12.2	7.1	6.2

● **المصدر** / . الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات ، الكتاب الإحصائي أعداد متفرقة، 1975 - 2010 .

يتبين من خلاله تطور هذا المؤشر ، وأن نصيب المدرس من الطلبة في مدينة طرابلس لعام 1973 ، 14.1 طالب لكل مدرس ، وفي الفترة ذاتها بلغ نصيب المعلم في ليبيا 17.3 طالبا لكل مدرس ، وخلال عشر سنوات ، أي عام 1984، زاد نصيب المدرس في المدينة إلى 25.2 طالبا وينخفض في بقية البلاد إلى 15.7 طالبا للمدرس، ولعل هذا

الارتفاع الحاصل في المعدل ناتج عن ارتفاع النمو السكاني في تلك الفترة وكذلك التركيبة العمرية للسكان ، والتي تكون الشريحة الأكبر بها، هي تلك الشريحة في سن الدراسة من الجنسين وخاصة التعليم الأساسي، ونقص في الكادر التعليمي من المعلمين . أما الانخفاض الحاصل في بقية البلاد، فقد يرجع ذلك إلى انخفاض الملتحقين من الإناث بالريف بالتعليم الأساسي أو المتوسط ، فضلاً عن حركة الهجرة الداخلية الكبيرة من الريف إلى المدن.

جدول رقم (3): مقارنة تطور كثافة الفصل الدراسي بمراحل التعليم الأساسي والمتوسط

بين مدينة طرابلس وبقية مناطق ومدن ليبيا للفترة من 1973 .2010

مرحلة التعليم	1973		1984		1995		2010	
	كثافة الفصل		كثافة الفصل		كثافة الفصل		كثافة الفصل	
الأساسي والمتوسط	مدينة طرابلس	ليبيا	مدينة طرابلس	ليبيا	مدينة طرابلس	ليبيا	مدينة طرابلس	ليبيا
	25.3	30.4	25.00	44.67	46.3	27.9	12.9	19.3

● **المصدر / استناداً إلى:** ـ مصلحة الإحصاء والتعداد ، المجموعة الإحصائية لسنة 1973 – 2010، طرابلس 2013.

يتضح من الجدول السابق وجود تباين واضح في معدلات كثافة الفصل الدراسي بالمدينة والبلاد أو كلاهما معاً ، خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1973 ـ 2010 . فمدينة طرابلس حافظت على كثافة الفصل الدراسي بها إلى 25 طالباً في كل فصل خلال الفترة 73 – 1984، على العكس من الكثافة الفصلية في بقية مناطق البلاد . والتي كانت 30.4 طالباً / فصل في سنة 1973 ، لتصل إلى 44.6 طالباً / فصل في عام 1984، أن هذا الثبات الواضح في كثافة الفصل بالمدينة، على الرغم من النمو السكاني الكبير الناتج عن الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة، راجع إلى زيادة كبيرة في عدد الفصول الدراسية ، مما يدل ذلك على أن نصيب المدينة من الفصول فاق نصيب بقية المناطق الأخرى في ليبيا . وفي سنة 1995 ، ارتفعت كثافة الفصل الدراسي بالمدينة وانخفضت بباقي البلاد ، نتيجة لثبات نسبي في عدد الفصول مع زيادة عدد الملتحقين بالمدارس بطرابلس وزيادة في عدد الفصول ، وانخفاض بسيط في عدد الملتحقين من

الإناث الريفيات بالدراسة . أما في عام 2010 ، فانخفضت كثافة الفصل إلى أدنى مستوياتها على نحو 12.9 لكل فصل، و9.3 لكل فصل على التوالي . نتيجة لزيادة عدد الفصول من جهة، وانخفاض كبير في الشريحة العمرية للسكان، تلك الشريحة التي يفترض أن تكون في مدارس مرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط.

ثالثا . خدمات الطرق والاسكان

شهدت ليبيا ، تطوراً ملحوظاً في مجال الخدمات الهاتفية الثابتة وشبكات الهواتف النقالة ، بعد أن كانت تفتقر إلى مثل هذا النوع من الاتصالات في الخمسينيات من القرن الماضي ، حيث كان الاتصال بين طرابلس وبنغازي لا يتم إلا عن طريق هاتف لا سلكي مركزي واحد ، ومع تطور الحياة بعد اكتشاف النفط وتصديره زادت أهمية هذا المرفق الحيوي لصلته المباشرة بالحياتين الاجتماعية والاقتصادية . فهو يسهل الاتصال بمختلف المناطق في الداخل بالخارج وفي جميع الأوقات [1].

وبتتبع سير العمل الذي تم تحقيقه في هذه الخدمة ، يلاحظ أنها قد حققت قفزة وتطوراً كبيرين ؛ نظراً لحاجة هذه الخدمة من جهة والطلب المتزايد عليها من جهة أخرى ، حيث تم إنشاء العديد من المكاتب البريدية ومباني المجمعات الهاتفية في جميع المناطق بحيث غطت معظم البلاد ، وبلغت 204 مكتباً و 101 وكالة بريدية مع نهاية عام 1976 . وغطت تلك الخدمة معظم مناطق الجماهيرية ، إلا إن خدماتها تظل ناقصة جداً ، حيث لم يعد توزيعها الجغرافي ، وكثافة الخط / هاتف بالبلاد ، توزيعاً متبايناً ، وذات كثافة منخفضة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، وقد تطورت شبكة الاتصالات الثابتة والنقالة لتغطي كافة مناطق ليبيا خاصة بعد ثورة المعلومات والاتصالات التي يشهدها العالم حاليا، والتي أصبحت خدمات الاتصالات من أهم عوامل نجاح الخطط الاقتصادية والتبادل التجاري وتبادل الخدمات بين الدول المختلفة، ويعمل في ليبيا حاليا عدد 2 شركة متخصصة في خدمات الهاتف النقال وهما شركتي ليبيانا والمدار والتي تغطي كافة مناطق ليبيا .

أما عن خدمات الطرق ، فهي تعد عاملا من العوامل الضرورية في اقتصاد التبادل كما

(1) أبو القاسم محمد العزابي ، النقل والمواصلات ، تحرير الهادي أبولقمة وسعد خليل القزيري ، ليبيا دراسة في الجغرافيا ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس ، 1995 ، ص 540.

أنه عامل حيوي للنمو الاقتصادي ، فحيث ينعدم النقل يقتصر النشاط الاقتصادي على مستوى الكفاف. كما أن التخصص وإنتاج الفائض من أجل التبادل على أساس المنفعة النسبية لا يمكن تحقيقه بدون القدرة على نقل المواد والسلع من مكان إلى آخر.

كما يعد النقل أمراً ملحاً للربط بين المدن والقرى ، لتصل الخدمات إلى كافة البلاد ، وسيما بلاد تتسم باتساع رقعتها، وترامي مدنها وقراها داخل تلك الرقعة كليبيا . ولكن الجدير بالذكر أن مدينة طرابلس اختصت عن غيرها من المدن والمناطق في ليبيا بخدمات الطرق وذلك بربطها بمدن ومناطق عديدة ، أهم هذه الطرق ، الطريق الساحلي والبالغ طوله 1662 كم تقريباً . زد إلى ذلك الشوارع والأزقة المرصوفة داخل المنطقة . أضف إلى ذلك ميناء طرابلس البحري، كمنفذ بحري دولي يمكن من خلاله السفر إلى أي وجهة من العالم . أي يمكن القول إن الخارج من مدينة طرابلس، قاصداً أي اتجاه، لا يجد لوصول مقصده أي عرقلة تثنيه عن ذلك .

كما تعد الوظيفة السكنية أحد أهم السمات المميزة للمكان الجغرافي ذو الطابع الحضري والريفي وأن نسبة توافرها وأولوية الاهتمام بها في ذلك الحيز المكاني بالمقارنة مع الإقليم أو الدولة الحاضنة لذلك الحيز، يعكسان وبشكل واضح مدى التباين في التنمية المكانية على الصعيد الوطني. وعند النظر إلى سياسة التنمية الإسكانية ونصيب الأسر من الوحدات السكنية في ليبيا بصفة عامة وطرابلس بصفة خاصة . يلاحظ أن هنالك اختلافا في توزيع مخصصات ذلك القطاع بشكل لا ينسجم أحياناً مع ما ذهبت إليه النظريات في تحديد هذه الوظيفة بما يتوافق مع التوزيع السكاني، مما يساهم في اتساع فجوة النمو السكاني وحالة توزيعه بين مكان وآخر داخل البلاد (حيث تعد المناطق الأوفر حظا من التنمية الإسكانية. مناطق جذب سكاني).

أما عن المتوسط لنصيب الأسر الليبية من الوحدات السكنية لعام 2006 ، فقد أظهرت النتائج الأولية إن هناك تجانساً في نصيب الأسر من الوحدات السكنية في مختلف المناطق. ففي طرابلس على سبيل المثال كان المعدل منزل لكل 1.23 أسرة، وفي الجبل الغربي منزل لكل 1.06 أسرة، والمرقب (1.22) والواحات (1.05). وفي المقابل كان المتوسط في ليبيا ككل منزل لكل 1.2 أسرة. وبالنسبة لبيوت الشعر أو الزرائب أو الكهوف أو الأكواخ فقد خلت البلاد وكما جاء في التقارير الأولي لهذا النوع من البيوت.

جدول رقم (4): نسب توزيع القروض العقارية السكنية الممنوحة في ليبيا للفترة 1981 - 2010

المنطقة	النسبة المئوية لعدد المستفيدين والقيمة المالية	
	نسبة عدد المستفيدين ٪	نسبة القيمة المالية ٪
الجبل الأخضر	8.4	8.5
درنة	10.9	13.1
بنغازي	7.5	7
خليج سرت	9.6	5.2
مصراتة	0.2	2.5
الخمس	14	13.3
طرابلس	11.4	11.4
الزاوية	13.2	13.5
غريان	20.7	20.8
سبها	4.1	4.7
المجموع	100	100

● المصدر / نقابة الأعمال المصرفية والتامين والاستشارات ببلدية طرابلس، عشرون عاماً على درب التأميم، طرابلس، 2010، ص 104.

يتبين من خلال الجدول السابق للتوزيع الجغرافي للقروض الممنوحة للفترة الممتدة بين عام 1981 - 2010 ، أن هنالك توافقاً نسبياً بين نسبة المستفيدين على صعيد المناطق

وتكرر ذلك في بقية المناطق باستثناء مصراتة والتي بلغ فيها نسبة المستفيدين 0.2 ٪ من إجمالي المستفيدين بليبيا مقابل 2.5 ٪ من كامل القيمة المالية. أما فيما يتعلق بتوزيعها (عدد المستفيدين والقيمة المالية) الجغرافي فإن التوزيع نظرياً يعد توزيعاً عادلاً إلى حدٍّ ما إذا ما اعتبر أن السكان يتوزعون توزيعاً متساوياً على كل المناطق، ولكن الصحيح في ذلك أن توزيع السكان يعد مختلفاً في كل المناطق فبعضها يقل بها السكان كثيراً، كما هو الحال في خليج سرت ولها نصيب أكبر من عدد المستفيدين والقيمة المالية بنسبة 9.6 ٪ - 5.2 ٪ على التوالي. والآخر على النقيض من ذلك فقد تحصلت طرابلس ذات الكثافة والعدد السكاني الكبيرين على نسبة 11.4 ٪ من إجمالي العدد، و 7.4 ٪ من إجمالي القيمة. وكذلك بالنسبة لمناطق بنغازي ومصراته والخمس والزاوية وغريان مما يعني هذا أن الحصص من القروض السكنية الموزعة على التجمعات السكانية الممثلة للمناطق لم يكن عادلاً، لأنه لم يأخذ توزيع السكان بعين الاعتبار، مما يخلق تباينا تنمويا سكنيا على الصعيد الوطني.

رابعا. قطاع الإيواء السياحي

تتميز ليبيا بمقومات سياحية جيدة تؤهلها بأن تكون في المستقبل إحدى الوجهات السياحية الرئيسية عربيا وعالميا، نظرا للتنوع البيئي والذي يشتمل على الشواطئ الجميلة الخلابة الخالية والجبال المرتفعة والصحراء المترامية الأطراف ذات المظاهر التضاريسية المختلفة والواحات والآثار التي تشهد تنوع الحضارات، والتراث الغني والثقافات المختلفة.

وإلى جانب تلك المقومات يوجد بالبلاد فنادق وقرى سياحية لتلبية حاجة السائح من الإيواء السكني وعلى الرغم من اهتمام الدولة بهذا القطاع إلا إنه ظل ناقصاً كماً وتوزيعاً، حيث إن عدد مرافق الإيواء السياحي لا ترتقي إلى المستوى المطلوب مع المقومات السياحية الغنية من جهة وضعف التوزيع لها بما يتناسب والمعالم والمواقع السياحية في البلاد من جهة ثانية. ففي عام 1973 وصلت نسبة الغرف بالفنادق في منطقة طرابلس إلى حوالي 59 ٪ من إجمالي الغرف الفندقية بليبيا. وفي إقليم سبها والذي يضم أجزاء عديدة من الجنوب، وبه من المقومات السياحية الطبيعية والبشرية، وصلت فيها النسبة إلى 1 ٪ من مجموع الغرف بالبلاد، وفي الجبل الأخضر حوالي 6.3 ٪ .

جدول رقم (5): عدد الغرف بالقرى السياحية والفنادق في ليبيا لعام (1981)

المنطقة	عدد الغرف	نسبة الغرف بكل منطقة من كل الغرف
طرابلس	2613	64.9
بنغازي	1250	31.0
غدامس	30	0.7
سبها	12	0.3
الكفرة	10	0.2
الجبل الأخضر	116	2.9
المجموع	4031	100

● المصدر/ مصلحة الإحصاء والتعداد، المجموعة الإحصائية، طرابلس، 1981، ص 51.

من خلال تتبع الجدول (5) لتوزيع الغرف الفندقية في الجماهيرية لعام 1981، يلاحظ ازدياد الهوة في توزيعها، فطرابلس التي كانت تحوى 59 ٪ من الغرف في عام 1973 ، ارتفعت لتصل إلى 64.9 ٪ في عام 1981، وفي سبها انخفضت من 1 ٪ عام 1973 ، إلى 0.3 عام 1981. وفي غدامس (جوهرة الصحراء) نسبة الغرف بها 0.7 ٪ . و 31.3 ٪ ببنغازي والتي كانت بنسبة 25.6 ٪ عام 1973، وحوالي 6.3 ٪ بالجبل الأخضر في عام 1973 لتهبط إلى 2.9 ٪ من جملة غرف الفنادق بالبلاد في عام 1981.

أما خلال فترة التسعينيات وتحديداً في عام 1995 ، فإن توزيع مرافق الإيواء السياحي لم يطرأ عليه تحسن يذكر فقد أشارت البيانات الواردة في الجدول (23). إلى أن عدد الغرف الفندقية ما زالت متدنيةً كماً وتوزيعاً، فعددها بالكامل قد بلغ 8790 غرفة، اختصت منها منطقتي بنغازي وطرابلس وحدهما حوالي 80.9 ٪ مقسمة إلى 53.4 في طرابلس و 27.5 ٪ ببنغازي، فيما توزعت باقي النسبة وهي 19.1 ٪ في بقية المناطق.

وخلاصة القول إن معظم الاستثمار في الإيواء السياحي اتجه نحو مدينة طرابلس بحيث زاد عن النصف ، وذلك بنحو 53.4 ٪ .

جدول رقم (6): عدد الغرف بالقرى السياحية والفنادق في ليبيا لعام 1999

المنطقة	عدد الغرف	نسبة الغرف بكل منطقة من كل الغرف بالقرى والفنادق
الزاوية	69	0.7
طرابلس	4694	53.4
المرقب	71	0.8
مصراته	288	3.3
سوف الجين	0	0
سرت	236	2.7
الجبل الغربي	104	1.2
الواحات	18	0.2
الجفرة	84	0.9
فزان	248	2.9
بنغازي	2418	27.5
الجبل الأخضر	341	3.9
طبرق	219	2.5
المجموع	8790	100

● المصدر/ اللجنة الشعبية العامة للسياحة، قسم الدراسات والبحوث والتخطيط، سرت، 1999.

خامسا . التوزيع المكاني للقوى العاملة الخدمية بين مدينة طرابلس و بقية مناطق ومدن ليبيا

مثلما تميزت القوى العاملة الصناعية في منطقة طرابلس بالارتفاع الكبير خلال عقدي السبعينات والثمانينات عند مقارنتها مع نصيبها بالجماهيرية من تلك القوى وعدد السكان، فإن تلك المقارنة تكررت في القوى العاملة الخدمية ولكن بقدر أقل حيث زاد نصيبها عن بقية مناطق ليبيا و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (7): التوزيع المكاني للقوى العاملة الخدمية بمنطقة طرابلس و بقية مناطق ومدن ليبيا في الفترة 1973 - 2010

المنطقة	النسبة	عدد القوى العاملة	نسبة القوى العاملة الخدمية	النسبة المئوية للسكان
طرابلس	1973	78153	28.9	21.3
	1984	130359	24.4	21.4
	1995	740759	18.3	19.6
	2001	-	17.9	20.8
باقي أجزاء ليبيا	1973	191918	71.1	78.7
	1984	404603	75.6	78.6
	1995	166335	81.7	80.4
	2001	-	82.1	79.2
ليبيا	1973	270071	100	100
	1984	534962	100	100
	1995	907094	100	100
	2001	-	100	100

● المصدر/ استناداً إلى: - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنوات مختلفة.

عند النظر إلى الجدول السابق يتبين أن منطقة طرابلس تضم نسبة عالية من العاملين بالقطاع الخدمي، حيث جاء ذلك التحليل بمقارنة نسبة القوى العاملة مع النسبة المئوية للسكان، ففي عام 1973 ، كانت نسبة العمالة بطرابلس من جملة العمالة في ليبيا في حدود 28.9 ٪ مقابل 21.3 ٪ من نسبة سكان البلاد. ثم انخفض الفرق قليلاً بنفس المنطقة في عام 1984، لتحتوي على 24.4 ٪ للقوى العاملة ونحو 21.4 ٪ من نسبة سكان البلاد. وفي عام 1995 ، عاود الانخفاض لتصل نسبة العمالة الخدمية إلى 18.3 ٪ مقابل 19.6 من نسبة السكان وفي عام 2010 ، زادت نسبة الانخفاض في المنطقة حتى نسبة 17.9 ٪ من قوة العمالة ويقابلها 20.8 ٪ من حجم السكان في ليبيا.

■ النتائج

أوضحت نتائج الدراسة عن التباين المكاني للتنمية في ليبيا، انحيازه لصالح مدينة طرابلس والذي أثر بدوره على هجرة السكان للمدينة سعياً لتحسين مستوى المعيشة والتمتع بخدمات أفضل، وتحسن مستواهم الاقتصادي والاجتماعي وما توفره المدينة من خدمات أفضل من المناطق الأخرى . وتتبع ذلك لأكثر من ثلاثة عقود ، وما أفرزته تلك السنون من حركات هجرة متعاقبة على المدينة كانت لعدة أسباب ، ومن ذلك فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، والتي يتم عرضها فيما يلي: -

1) أظهرت الدراسة أن هناك علاقة بين الهجرة إلى مدينة طرابلس وتوفر فرص العمل من خلال المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في المدينة . وتأكد ذلك من خلال عدة نقاط هي: -

أ ـ كانت نسبة البطالة عالية عند المهاجرين قبل انتقالهم للمدينة لتصل على نحو 49 ٪ مقابل 51 ٪ لديهم أعمال منهم 69 ٪ كانوا عاملين بالقطاع الزراعي .

ب ـ أكثر من ثلثي المهاجرين أي ما نسبته 71 ٪ لا تكفيهم الدخول التي كانوا يشتغلون عليها بمناطقهم الأصلية من أجل سد حاجاتهم الأساسية .

ج ـ شجعت سهولة الحصول على عمل الهجرة إلى مدينة طرابلس ، حيث تحصل 29 ٪ من المهاجرين على عمل عند وصولهم مباشرة ، 34 ٪ بعد وصولهم بفترة وجيزة ، و15 ٪ بعد شهر من الوصول ومعظم المشتغلين اشتغل بمهن خدمية ، وذلك بنسبة 98.8 ٪ .

د ـ تبين من خلال الدراسة أن 39 ٪ من المهاجرين يعملون بمهن أو أعمال إضافية.

2) أوضحت الدراسة وجود علاقة بين توفر الخدمات الصحية والتعليمية والصرف الصحي والهاتف وخدمات الطرق والكهرباء وهجرة السكان للمدينة. وكانت كما يلي: -

أ ـ طرأ تحسن كبير في نوع مسكن المهاجرين بعد مغادرتهم منطقة الأصل ، فقد زاد عدد من كانوا يسكنون في الفيلات 2.5 ٪ قبل الهجرة إلى 17.6 ٪ بعد الهجرة . إضافة إلى سهولة الحصول على المنزل بعد الهجرة ، فقد ازدادت المنازل المتحصل عليها عن طريق القروض السكنية قبل وبعد الهجرة من 5.7 ٪ لتصل إلى 56 ٪ كإحدى الوسائل لامتلاك منزل.

ب ـ كان لترك المهاجرين موطنهم الأصلي عدة أسباب ، رتبت حسب الأهمية لكل مهاجر ، وأهمها عدم الحصول على فرص عمل في مناطقهم الأصلية، أو إن وجود فرص العمل لا توفر العيش الكريم لهم.

وفي المقابل بينت الدراسة كذلك وجود ، عوامل أو خصائص ميزت طرابلس عن غيرها من مناطق ليبيا ، في استقطابها المهاجرين . وكانت تلك الخصائص سبباً دفعت السكان للهجرة . والجدير بالذكر أن الأسباب التي أدت إلى انتقال المهاجرين لمدينة طرابلس لم تختلف كثيراً عن الأسباب التي أدت إلى ترك المهاجر منطقته الأصلية .

ج ـ تم التوصل إلى أن مستوى خدمات المرافق العامة بمدينة طرابلس أفضل من مثيلاتها في المناطق المهاجر منها.

د ـ تشير إحدى نتائج الدراسة إلى أن غالبية المجتمع الدراسي ونسبتها 80.2 ٪ لا يفكر في ترك مكان الإقامة الحالي (مدينة طرابلس) ، والانتقال إلى أي مكان آخر .

3) أدت هجرة السكان لمدينة طرابلس انعكاسات سلبية على المناطق المهاجر منها بتركهم الحرف والمهن التي كانوا يزاولونها . فقد كان منهم حوالي 91.1 ٪ يمتهنون مهنا أو حرفا ذات الطابع الزراعي والرعوي ، لتنخفض تلك النسبة إلى حوالي 0.9 ٪ فقط ، مما يعني ذلك أن المناطق المهاجر منها فقدت أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة الزراعية لتتحول إلى مهن خدمية وصناعية .

4) أكدت الدراسة على أن القطاع الخدمي كان من أكثر القطاعات استقطاباً للمهاجرين حيث كان حوالي 48.7 ٪ منهم ينوون العمل بذلك القطاع . وقد تمكن 89 ٪ من الذين سعوا إلى ذلك للحصول على العمل بذلك القطاع.

■ التوصيات

بناء على نتائج الدراسة نقترح عدداً من التوصيات كما يلي: -

1 ـ ضرورة وضع خطط تنموية جديدة تشمل كافة القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية ، على صعيد إقليم طرابلس وإعطاء البادية والأرياف والمدن الصغيرة حصصاً أوفر من مخصصات التنمية ، لاسيما التنمية الزراعية . حتى يشجع ذلك استقرار السكان والهجرة العكسية باتجاهها لتخفيف الضغط السكاني على المدينة (طرابلس).

2 ـ العمل على تشجيع الاستثمار المحلي في القطاع الزراعي بالأرياف ، (مثل توفير قروض ومستلزمات زراعية) ، على أن يأخذ هذا الاستثمار بعين الاعتبار الظروف الطبيعية للمنطقة ، كالحفاظ على موارد التربة والمياه.

3 ـ تنمية البنى التحتية بأرياف البلاد ، ولاسيما الواقعة بإقليم طرابلس، حتى تقل وتتقلص حدة الأسباب التي أدت إلى هجرة السكان ، والبنى التحتية التي يوصي الباحث بتنميتها، هي كالآتي: -

أ ـ تحسين الخدمات التعليمية وذلك من خلال تنظيم التوزيع المكاني للمؤسسات التعليمية بما يتلاءم مع التوزيع السكاني، والتخفيض من كثافة الفصل الدراسي.

ب ـ ضرورة تحسين الخدمات الصحية كماً ونوعاً ، بتوفيرعدد وحجم كاف للسكان من الأطباء والأسرة والأدوية والعقاقير والتقنيات الطبية، وتوفير كفاءات طبية جيدة، ومراكز صحية متنوعة في تخصصاتها وأجهزة تقنية متطورة.

ج ـ توفير مساكن صحية وجيدة تتناسب مع ثقافة مجتمعنا.

د ـ الاهتمام بمد الوحدات السكنية بالمياه الصالحة للشرب، وخدمات الصرف الصحي ، كل ما أمكن ذلك ، مع العناية بصيانة القائم منها.

هـ ـ الاهتمام بتحسين خدمات الهاتف الثابت والمحمول.

و ـ شق طرق زراعية ورئيسية جديدة ، مع صيانة الطرق المتهالكة وتوسيع الطرق الضيقة منها.

4 توفير فرص العمل الكافية للقوى العاملة المقيمة خارج مدينة طرابلس.

5 ـ تشجيع سكان الأرياف على ممارسة المهن المتصلة بالزراعة والرعي، مع وضع سياسة رشيدة لأسعار المنتجات الزراعية لكي تضمن دخل مناسب للفلاحين وأسعار مرضية للمستهلكين

6 ـ ينبغي على الجهات المعنية بحركة الهجرة، العمل على وقف أو التقليل من تلك الحركة، ويتأتى ذلك بفرض قيود على المهاجرين.

7 ـ دعم وتشجيع الدراسات والأبحاث عن الهجرة لمدينة طرابلس باعتبارها من أكثر

مدن ليبيا استقطاباً للسكان، خاصة تلك الدراسات التي تعني بالأبعاد السلبية للجوانب الاقتصادية والاجتماعية للهجرة.

■ **المراجع:**

1 - مصلحة الإحصاء والتعداد ، تعداد السكان لعام 1972 ، مرجع سابق ، ص 42.

2 - مصلحة الإحصاء والتعداد ، المجموعة الإحصائية لسنة 1972، 1976، 1980 ، 1995 ، 2010، طرابلس.

3 - أبو القاسم محمد العزابي ، النقل والمواصلات ، تحرير الهادي أبو لقمة وسعيد خليل القزيرى، ليبيا(دراسة في الجغرافيا) دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ،طرابلس ، 1995 .

4 - مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان لسنة 1973، مرجع سابق ص 83.

5 - مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام لسنة 1984، مرجع سابق، ص 42 - 45

6 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002، طرابلس، 2002، ص 258 - 262.

7 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النمو السكاني في ليبيا – تقارير احصائية سنوية، 2008، طرابلس.

8 - امانة التخطيط، دور القوي العاملة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1985 - 2010، طرابلس 2012.

9 - مصرف ليبيا المركزي_ التقارير السنوية للمؤشرات الاقتصاديةفي ليبيا، 1995 - 2010 ، اعداد مختلفة.

10 - برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP تقارير التنميةالبشرية 2000 - 2010.